Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale
Vol 14 N° 1 bis 2020
EISSN 2600- 6502

استراتيجية تطوير القطاع الزراعي –فرع الصناعات الغذائية–في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد

STRATEGY FOR THE DEVELOPMENT OF THE AGRICULTURAL SECTOR-BRANCH OF THE FOOD INDUSTRY-WITHIN THE FRAMEWORK OF THE NEW ECONOMIC GROWTH MODEL

ط.د–شكيرو وسيلة[1]* /أ.د–غزازي عمر[2]
1/جامعة لونيسي علي –البليدة 2–الجزائر
2/جامعة لونيسي علي –البليدة 2–الجزائر

تاريخ الاستلام: 08/27/السنة؛ تاريخ المراجعة: 2020/01/02؛ تاريخ القبول: 2020/02/08

الملخص:

تعد هذه الورقة البحثية قراءة لتوجهات الاستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر من خلال تبني إجراءات تهدف لدعم التنويع الاقتصادي بحلول افق 2030. في حين يمثل قطاع الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي للبلد ويفترض ان يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، الا ان هذه الميزة لا تتعدى المساهمة بنسبة معتبرة في الناتج الإجمالي بالرغم من القيمة المضافة التي يضيفها فرع الصناعات الغذائية وهو مزيج من الموارد الزراعية والنشاط الصناعي.

وتشمل جهود التحول الاقتصادي وتحديات التنويع الهيكلي لفرع الصناعات الغذائية عوامل القوى العاملة في القطاع الزراعي، البنية التحتية للقطاع الصناعي التي من شانها ترشيد الواردات ورفع وتيرة النمو خارج المحروقات، مثل ما سوف تتطرق اليه هذه الدراسة من خلال تحليل وتقييم حصيلة الإنجازات الفعلية للقطاع الزراعي تحديدا فرع الصناعات الغذائية وفقا للأهداف التي سطرها نموذج النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الصناعات الغذائية، نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

تصنيف JEL: Q12; L66; L11

Abstract:

This paper is a reading of the new strategy for the development of the agricultural sector in Algeria through the adoption of measures to support economic diversification by 2030. While the agriculture sector represents the main economic activity of the country and is supposed to reflect the economic and social situation of the country, Considering the total output despite the added value added by the branch of food industries, a mixture of agricultural resources and industrial activity.

The economic transformation efforts and the challenges of structural diversification of the food industry sector include labor force factors in the agriculture of the industrial sector according to the objectives set by the new economic growth model.

Keywords: agriculture sector, food industry, the new economic growth model.

JEL classification : L11 ; L66 ; Q12.

*شكيرو وسيلة، chekirouwassila@gmail.com

تمهيد:

حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير من جانب الدولة لإنتاجه السلع التي تلبي الحاجات الاساسية للسكان ويعتبر مصدر من مصادر الدخل الوطني ووعاء رحبا لاستيعاب العمالة وفرصة لتوظيف عوامل الانتاج. حيث اتجهت استراتيجية الدولة مؤخرا نحو تثمين مخرجات القطاع الزراعي بإدراجه ضمن نموذج النمو الاقتصادي الجديد الى جانب القطاع الصناعي والسياحي، حيث تبرز هذه الاستراتيجية الأثر الإيجابي لتنويع الاقتصاد الوطني على باقي القطاعات الاقتصادية. وللصناعات الغذائية في الجزائر آثار اقتصادية على المتغيرات الكلية المتعلقة بالإنتاج والناتج المحلي والاستهلاك والتوظيف والانتاجية والتأثير على ميزان المدفوعات من جهة، كما تمثل حلقة الوصل بين مخرجات القطاع الزراعي ومدخلات الصناعات التحويلية من جهة اخرى.

ونظرا لما يكتسبه هذا الفرع من أهمية في الاقتصاد الوطني ومساهمته في الناتج المحلي الوطني وتشجيعه للقطاع الزراعي من خلال التشابك القطاعي، ونظرا للاتجاهات المتزايدة للمستثمرين الخواص نحو هذا الفرع في الآونة الأخيرة، سيتم طرح التساؤل التالي: **الى أي مدى تساهم الصناعات الغذائية في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج التنويع الاقتصادي في ظل المكانة التي تحظى بها هذه الصناعات في النسيج الصناعي الجزائري؟**

لذا سنقوم بدراسة تحليلية للقطاع الزراعي تحديدا فرع الصناعات الغذائية في ظل التطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني التي تلعب فيه آليات السوق دورا أكبر مما جعل النشاط الخاص يحظى باهتمام أكبر من طرف الدولة، وبالخصوص فرع الصناعات الغذائية. كما تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز دور الصناعة الغذائية في التنمية الاقتصادية التي ما ان تحققت على المستوى المحلي ألا وأدت الى احداث نمو اقتصادي.

سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل استنادا على بعض المعطيات والاحصائيات لإبراز القيمة المضافة لفرع الصناعات الغذائية، ومدى الاستغلال الأمثل لإمكانيات القطاع الزراعي. كما سنحاول تقييم النتائج المتحصل عليها لفترة الدراسة وتقديم مقترحات في ظل الاهتمام المتزايد بالقطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية في الجزائر.

قبل التطرق لمفهوم الصناعات الغذائية لابد لنا ان نتطرق لمفهوم مرتبط بهذا القطاع الزراعي ارتباط مباشر الا وهو قطاع الصناعة او ما يعرف بالتصنيع، باعتبار ان أي منتج غذائي لابد ان يتم عن طريق استغلال مواد أولية تدخل في تركيب وتصنيع هذا المنتوج، انطلاقا من مخرجات القطاع الزراعي لتصبح مواد نصف مصنعة او مصنعة وصالحة للاستهلاك المباشر.

1–المفاهيم الخاصة بالصناعة الغذائية والتصنيع :

الصناعة هي نشاط اقتصادي يتميز عن كل من الزراعة والخدمات، من حيث طبيعة ودرجة سيطرة الانسان على مقدراته. والصناعة تشمل استخراج الخامات الأولية من باطن الأرض (وهو ما يعرف بالصناعة الاستخراجية) كما تشمل اجراء عمليات تحويلية على ما يتم الحصول عليه من الطبيعة، قد تمتد في سلسلة من عدة حلقات (وهو ما يعرف بالصناعة التحويلية). ويخضع النشاط الصناعي بالذات بمفهوم الصناعة التحويلية، لدرجة أكبر من سيطرة الانسان بالمقارنة بالزراعة، كما انه يتميز بإمكانية أكبر لتطبيق نتاج العلم والتكنولوجيا، وبالتالي فهو يتيح فرصة أفضل لرفع إنتاجية المشتغل وتحسين مستوى المعيشة.

وفي ضوء القدرة المحدودة للقطاع الزراعي على ان يكون محور الارتكاز للتنمية لأسباب متعددة (منها محدودية الموارد الزراعية باستثناء العمل، ومنها طبيعة السوق الدولية للسلع الزراعية)، انعقدت الآمال على قطاع الصناعة كمجال حيوي لبناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة في ظروف البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة. هذا فضلا عن ان قطاع الصناعة هو بالاحتمال القطاع المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرجع ذلك الى سببين: **الأول**، هو كثافة التشابك التي تربطه بمعظم قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى. **والثاني**، هو علاقات الترابط (الامامي والخلفي) بين الأنشطة الصناعية ذاتها بعضها وبعض–فهناك حلقات متصلة ومتشابكة من التحويل بين المواد الأولية والمنتج النهائي. وفي هذا السياق، يحتاج كل مجال من مجالات الإنتاج الصناعي الى مدخلات (مواد أولية وسلع نصف مصنعة وطاقة ومياه ومستلزمات أخرى) وينتج عنه مخرجات تحتاج الى مزيد من التحويل قبل الاستهلاك النهائي.[1]

فالقطاع الصناعي يضيف الى الطلب على السلع التي تنتجها الزراعة ويمتص فائض العمل الذي قد يرفع الإنتاجية في الزراعة، اما القطاع الزراعي فيقوم بتقديم منفذ للإنفاق على السلع الصناعية من خلال ارتفاع الدخل الحقيقي ومن ثم يضيف عامل للتنمية من خلال تحرير الموارد اذا كانت الإنتاجية ترتفع بدرجة أسرع من الطلب على السلع.[2]

إن التصنيع أمر ضروري ومكمل للقطاع الزراعي، فمعظم الدول النامية دول زراعية والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عديدة، فتصنيع المنتجات الزراعية يزيد من دخل الدولة، لأن المنتج الزراعي المصنع أغلى سعرا في الأسواق كما أن إمكانيات تصديره أكبر. بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي يستطيع أن يمد قطاع

الزراعة بالعديد من احتياجاته، مثل الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية، كما يزيد فترة تواجد المواد الغذائية في صورها المصنعة على مدار السنة، إذا فالتصنيع أمر ضرورية للتنمية الزراعية.[3]

1–1–مفهوم الصناعات الغذائية:

تعرف الصناعات الغذائية على انها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصدير والتكييف...الخ والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.[4]

اما المفهوم الثاني فيعرف الصناعة الغذائية على انها القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها الى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها او استهلاكها في أماكن غير أماكن انتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.[5]

يقوم التصنيع الزراعي بصفة عامة –والتصنيع الغذائي بصفة خاصة–بدور محوري واساسي في الإنتاج الزراعي والغذائي للعالم عن طريق تحقيق اقصى استفادة ممكنة من ذلك الإنتاج، وهناك حقيقة معروفة وهي ان من لا يملك غذائه لا يملك حريته ولا بد من العمل في ضوء هذه الحقيقة وفي حدودها وفي هذا المجال يمكن القول بان التصنيع الغذائي والزراعي يقوم بدور جوهري في توفير الحرية للشعوب عل مستوى العالم وهو كذلك في منطقتنا العربية والإسلامية.[6]

قال الله تعالى: "هو الذي انزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون، ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والاعناب ومن كل الثمرات ان في ذلك لآية لقوم يتفكرون" (النحل الآية 10، 11)، وقال تعالى في نفس السورة: " وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين، ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون من سكرا ورزقا حسنا ان في ذلك لآية لقوم يعقلون" (النحل الآية 66، 67) صدق الله العظيم. هذا اصدق برهان على القدرة التي وضعها الله سبحانه وتعالى في خلق الكائنات الحية والانتفاع بها بالوجه الذي يستفاد منه.

نستخلص من التعاريف السابقة الاجماع على ان الصناعات الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلة حيث تشكل هذه الأخيرة أحد أعمدة القطاع الصناعي في هيكل الاقتصاد، والتي تقوم بتحويل مخرجات القطاع الزراعي من مواد خام سواء كان مصدرها نباتي او حيواني الى منتجات قصد تلبية حاجات السوق واشباع الاحتياجات الإنسانية، مع تحقيق شرط الحفاظ على قيمتها الغذائية لأطول مدة زمنية نظرا لطبيعة نقلها وتوزيعها في الأسواق المحلية او حتى الدولية.

تستمد الصناعات التحويلية أهميتها في الدول العربية من كونها القطاع الإنتاجي الواعد في تنويع مصادر الدخل وخفض البطالة بتامين مزيد من فرص العمل والدخل، وخفض الواردات وتنمية الصادرات وتوطين التكنولوجيا وزيادة طاقة الوعاء الضريبي وخفض مستويات الفقر، أي تعزيز المفهوم الواسع للتنمية.[7]

1–2–فروع الصناعة الغذائية:

تشكل الصناعات الغذائية ركنا مهما من محيط الصناعات التحويلية، اذ انها–أي الصناعات الغذائية تشمل العديد من الفروع نذكر منها[8]:

–حفظ وتصنيع الحليب ومنتجاته.

–حفظ وتصنيع اللحوم والدواجن والاسماك.

–حفظ وتصنيع الفاكهة والخضار.

–تخزين الحبوب وتصنيع منتجاتها.

–تصنيع الدهون والزيوت النباتية.

–تصنيع السكر وسكاكر الضيافة والصناعات التخميرية.

1–3–أهمية الصناعات الغذائية:

تعد عمليات التصنيع الغذائي وتداولها بطريقة سليمة امرا بالغ الأهمية لتوفير الغذاء الصحي، ولذلك فهي تعد من أكبر الصناعات إقليميا ودوليا من حيث راس المال، وعدد المصانع، بل انها تعد من أسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان، وتعدد رغبات المستهلكين وتباين احتياجاتهم للمنتجات الغذائية المصنعة. وتتلخص الأهمية الاقتصادية للتصنيع الغذائي فيما يلي:

–تصنيع وحفظ المواد الغذائية من المصادر الزراعية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك في مواسم انتاجها الطبيعي، للاستفادة منها على مدار العام، مما يحقق التوازن بين العرض والطلب، بالإضافة الى تقليل الفائض من الخامات الزراعية، حيث تشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والغذائية تصل الى أكثر من 5 مليارات دولار امريكي، وبالإمكان تقليل ذلك باستخدام الطرق المناسبة في الحفظ والنقل والتداول والتخزين.

–تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية، وتحويلها الى منتجات عالية القيمة الاقتصادية مثل انتاج الحلوى من التمور او انتاج الزيوت من البذور الزيتية، وإنتاج العصائر من الخضروات والفواكه ...الخ.

–زيادة فرص العمل، خاصة وان هذه الصناعة تحتاج الى عمالة كبيرة كما انها تعمل على رفع مستوى الدخل للأفراد.

–قيام صناعات أخرى تكميلية لتصنيع الغذاء مثل صناعة العبوات، والاستفادة من المخلفات في منتجات عالية القيمة مثل انتاج: الخل والخميرة من التمور الغير قابلة للتسويق، او مخلفات صناعة الدبس والصناعات القائمة على مخلفات صناعة السكر...الخ.

–تامين حاجة المجتمع عامة من الأغذية، وتقديم منتجات متنوعة –أغذية سريعة التحضير او سابقة التجهيز، أغذية أطفال–بما يواكب تغير الأنماط المعيشية.

–توفير تكاليف تخزين ونقل الخامات الزراعية، وإمكانية تصدير الفائض منها في صورة منتجات محفوظة بما يحقق عائدا للمنتجين والوطن.[9]

كما يعد قطاع الصناعات الغذائية في البلدان العربية من الصناعات الحديثة سريعة النمو، حتى غدا ثاني الصناعات التحويلية التقليدية من حيث المساهمة في الناتج الصناعي وتوفير فرص العمل بعد صناعات تشكيل المعادن اللافلزية، وتشمل الصناعات الغذائية في الوطن العربي صناعات السكر، الزيوت، مطاحن الغلال، صناعة الالبان ومشتقاتها، المشروبات بأنواعها، المعلبات الغذائية وغيرها من الصناعات الأخرى.[10]

2–الوضع الاقتصادي للصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 2000–2017:

تعتمد الصناعات الغذائية على المكائن والمعدات والمواد الكيماوية كجزء مهم يقدم كمدخلات للصناعة الغذائية، حيث لا يمكن إقامة مصانع غذائية دون اللجوء الى فروع الصناعة الأخرى،[11] ومن ناحية أخرى فالصناعة تحتاج الى سوق للمنتجات الصناعية، وهذه السوق تأتي من الزراعة خاصة في مراحل التنمية الأولى الى حد كبير.[12]

ويعكس هذا الوضع الترابط بين القطاع الصناعي بمختلف فروعه والقطاع الزراعي بالرغم من المستويات المتواضعة لأداء الصناعات التحويلية بالتحديد فرع الصناعات الغذائية، هذا ما جعلنا نتطرق بشكل موجز لخصائص القطاع الصناعي الوطني.

2–1–الخصائص المميزة للمنشآت الصناعية الجزائرية:

–التفاوت في توزيع المنشآت الصناعية بين مختلف المناطق داخل الوطن.

–عدم تكامل القطاعات الاقتصادية وغياب التنسيق فيما بينها.

–الاتجاه الى الخوصصة ودعم استثمار القطاع الخاص في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

–اعتماد القطاع الصناعي الجزائري على عمليات استيراد المعامل وتركيبها داخل الوطن إضافة الى استيراد المواد الأولية اللازمة لسير العملية الإنتاجية.

–وجوب مواجهة المنافسة المفروضة من طرف المنشآت الأجنبية الداخلة الى السوق الجزائرية نتيجة للدخول في اقتصاد السوق مما يستلزم ضرورة تأهيل المنشآت الصناعية الوطنية كذلك.[13]

رغم أهمية الدور الذي يضطلع به قطاع الصناعة في اقتصاديات الدول العربية، فانه لا يزال يعاني العديد من الصعوبات والتحديات في الرؤى والسياسات بعيدة المدى، وفي الأداء والتنظيم المؤسسي، وتوفير البنى الأساسية والخدمات اللازمة للنشاط الصناعي، وفي كفاءة قوة العمل، والنفاذ الى الأسواق.[14]

كما نشير الى ان الصناعة الجزائرية قد تميزت وخلال سنوات طويلة بمردودية منخفضة وتدني معدلات النمو التي لا تتماشى وقواعد التنافسية، يرجع السبب في ذلك الى ضعف عوامل الإنتاج الوطني، سوء التسيير وعدم نجاعة السياسات التنموية لهذا القطاع في ظل التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، ما انعكس سلبا على هيكل الاقتصاد الوطني والاتكال على إيرادات العوائد النفطية دون التفكير في استراتيجية تعمل على إعادة بعث الإنتاج الصناعي مما يسمح لفتح المجال لتنويع الصادرات. ان تنويع الاقتصاد الوطني يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع استراتيجية من شانها تقليص فاتورة الواردات من جهة، وتطوير الصادرات من جهة أخرى مانحة بذلك ميزان المدفوعات عناصر الاستقرار المقاومة المنشودة.[15]

في إطار بعث الاقتصاد الوطني قامت الحكومة بتبني استراتيجية دفع النمو والتنويع الاقتصادي ضمن مخطط عمل حول التطور الصناعي يهدف لوضع "استراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي"، شملت العمل على التوزيع القطاعي في الفروع ذات إمكانية النمو العالية وتحليل القدرة التنافسية لهذه الفروع ومن ثم تقييم نقاط القوة والضعف للفروع المستهدفة لانتهاج استراتيجية عمل تقوم علي: تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية صناعات جديدة.

تسمح هذه الاستراتيجية المبنية على هذه النقاط الثلاث الاستغلال الأمثل للمقومات الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية الى منتج ومصدر للسلع المصنعة وفق التطور التكنولوجي، اما من ناحية تكثيف النسيج الصناعي فيتم العمل على تشجيع الصناعات التي تساهم في ادماج النشاطات القادرة على مساندة الإنتاج المحلي من بينها: الصناعات الكهربائية والالكترونية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، الصناعات الغذائية وصناعة سلع التجهيز.

ويعد الاهتمام بالصناعات الجديدة من المحاور الأساسية لتعزيز الصناعات التي لا تساهم بمعدل معتبر والتي تتخلف الجزائر فيها جوهريا كالصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال، كل هذه الإجراءات من شانها دعم النموذج الاقتصادي من خلال التوجهات القطاعية الجديدة من اجل بناء اقتصاد تنافسي.

وفي هذا الإطار تم الإعلان عن سبعة مجمعات جديدة وهي: الصناعة الزراعية، الصناعة الكيميائية، التجهيزات الكهربائية، الصناعات المحلية والصناعات الميكانيكية وصناعة المعادن والنسيج والجلود[16].

2–2–واقع القطاع الزراعي في الجزائر:

شهد القطاع الفلاحي الجزائري العديد من النجاحات خلال العشرية الأخيرة، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة، لاسيما، التي تم تحقيقها في العشرية الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي. وبالتالي، يطرح لهذا القطاع التحدي المتمثل في كيفية المضي قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية الطموحة والسماح لتثمين جميع القدرات.[17]

الرسم البياني رقم (01): تطور معدل نمو القطاع الفلاحي

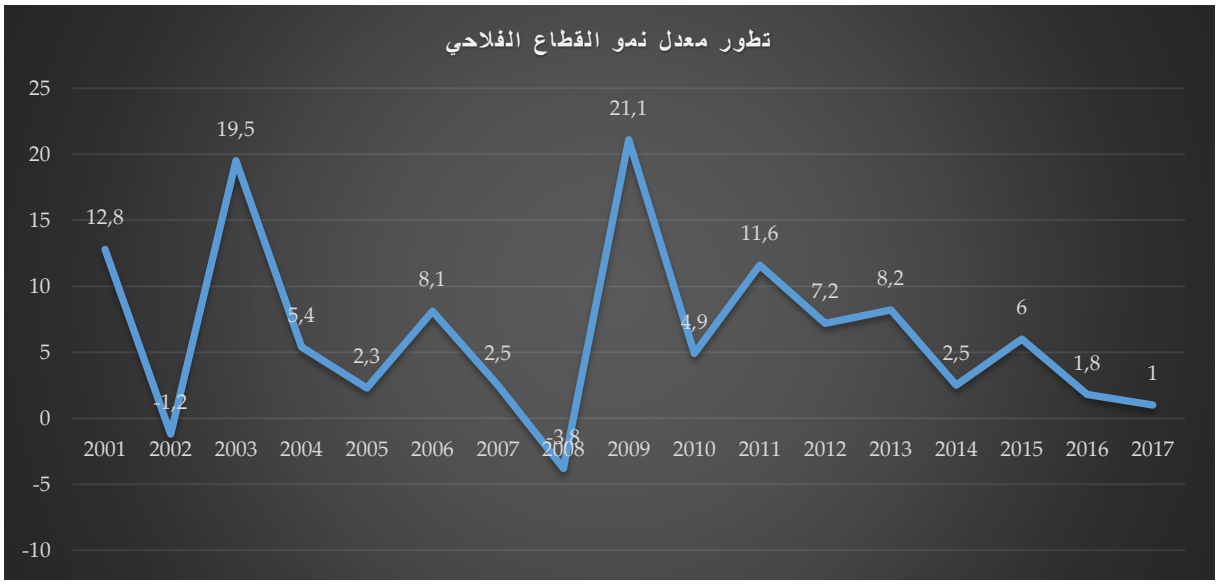

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات وزارة المالية.

عرف الاقتصاد على المستوى الكلي نوعا من الاستقرار خلال السنوات الأولى من الالفية الثانية (2000–2008) نتيجة أداء برامج الإنعاش ودعم النمو، ما خلق نوعا من التحسن الملحوظ في الوضعية المالية وتراكم لاحتياطي صرف معتبر، إضافة الى تخفيض الدين الخارجي، جعل من مواجهة أصداء الازمة المالية العالمية ممكنا حتى لو كان ذلك بشكل مؤقت في ظرف تميز بتباطؤ النشاط الاقتصادي. غير ان القطاع الفلاحي والذي سجل لعدة سنوات تطورا إيجابيا كما هو ملاحظ في الشكل البياني أعلاه شهد أسوأ أداء له منذ ثمان سنوات عقب الركود المسجل في سنة 2002. بعدما شكل ثالث أكبر مساهم في الثروة الوطنية بحوالي 10،5% من اجمالي القيمة المضافة حيث كان لانخفاض المحاصيل الزراعية أثر مباشر لاسيما فرع الصناعات الغذائية، عدا ان عدد المؤسسات الناشطة والتابعة للقطاع العام في انخفاض مستمر من سنة الى أخرى،[18] وكان لانخفاض انتاج الحبوب الذي انتقل من 43 الى 17 مليون قنطار (-60،5%) وأصبح يحتل المركز الرابع بين القطاعات الخمسة الأولى في الاقتصاد من حيث المساهمة في اجمالي الناتج الداخلي، زادت هذه النتيجة السلبية لقطاع الفلاحة بشكل أكبر من تفاقم تبعية الجزائر الغذائية.[19]

واصل هذا القطاع تحقيق نمو مستمر بمعدلات متذبذبة، غير ان هذا النمو يعد في تراجع منذ سنة 2011 تمثلت قيمته المضافة بنسبة 10،5% و8،2% من اجمالي الناتج الداخلي[20]، سرعان ما سارعت هذه المستويات الى الارتفاع حيث ساهمت ب 23،6% في القيمة المضافة و17،5% في اجمالي الناتج الداخلي وأصبح يحتل المركز الثاني من حيث خلق الثروات في الاقتصاد[21].ويشمل القطاع الفلاحي 5805 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (اشخاص معنويين)، أي ما يعادل 1،1% من المجموع الكلي، كما يوظف هذا القطاع 1102 مليون شخص أي ما يعادل 10،1% من القوى العاملة، غير ان وتيرة نمو هذا القطاع تراجعت بصورة كبيرة مساهمة ب 16،2% من القيمة المضافة للاقتصاد و12،3% من اجمالي الناتج الداخلي[22].

تراهن الحكومة على جعل القطاع الفلاحي كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات من خلال أولوية الاكتفاء الذاتي من الغذاء والإنتاج المحلي بل وحتى الانتقال الى تصدير الفائض، هذا ويبقى القطاع الفلاحي من أضخم القطاعات (من ناحية الموارد) الغير المستغلة كليا، لذا يجب وضع استراتيجية شاملة لتنمية هذا القطاع بما فيها التنمية الريفية وتنشيط المناطق الريفية ليصبح أداة قادرة على خلق تنافسية محلية تقوم على فكرة تنمية محلية من خلال اشباع احتياجات السوق المحلية وخلق قيمة مضافة مشتركة بين القطاع الفلاحي والصناعي والخدماتي.

تضمنت الاستراتيجية الجديدة من اجل إعادة بعث النمو خارج المحروقات تطبيقا لمسار التنمية والنمو الاقتصادي ادماج الحكومة لقطاع الفلاحة بهدف إضفاء الطابع الصناعي على جميع النشاطات الإنتاجية، كما يرتقب أيضا من نفس المنظور التنموي، رفع وتنويع إمكانيات انتاج الاقتصاد الوطني من اجل بلوغ عتبة التحرك التراكمي الذاتي والمركزي الذاتي.

سجل قطاع الفلاحة بفضل عمليات الدعم العمومي من طرف الحكومة اقلاعا حقيقيا، فتمثل الفلاحة اليوم نسبة 12.3 بالمئة من الناتج الوطني الداخلي الخام، بقيمة اجمالية للإنتاج فاقت 3200 مليار دج، اما بخصوص دعم التنمية الفلاحية فقد منحت الأولوية لبعث برامج دعم مختلف قطاعات النشاط الفلاحي، حيث شهدت سنة 2018 مضاعفة الميزانية المخصصة لمختلف صناديق دعم النشاط الفلاحي لتصل الى 61 مليار دج. وفيما يتعلق بالعقار الفلاحي تم استصلاح الأراضي الغابية من خلال منحها ل 32000 مستفيد وتخصيصها لغرس الأشجار، منح قرابة 1.2 مليون هكتار من الأملاك الخاصة للدولة لفائدة أكثر من 36000 مستثمر لاستثمارها في القطاع الفلاحي، كما منحت في مرحلة أولى 35 مزرعة نموذجية في إطار شراكات ابرمت سنتي 2013 و2017 على مساحة اجمالية قدرها 14000 هكتار، كللت كلها بالنجاح ودرت أكثر من 47 مليار دج تم ضخها في شكل استثمارات، كما مكنت من خلق 2000 منصب شغل جديد. كما سجلت السنتان الاخيرتان على وجه الخصوص غرس أكثر من 250000 شجرة بين أشجار الزيتون والفواكه، من طرف حوالي 6000 مستفيد من برامج الدعم العمومي وإعادة تشجير أكثر من 8000 هكتار. في مجال الصيد البحري تم منح قرابة 40 امتياز جديد لإنشاء مؤسسات مختصة في تربية المائيات ودخول 19 مزرعة مائية جديدة حيز الإنتاج.[23]

يعتبر النشاط الفلاحي المحور الأساسي في استراتيجية القطاع، حيث الهدف يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني للحد من استيراد المواد الغذائية.[24]بالرغم من ان الناتج المحلي الإجمالي لا يعد مؤشر رفاهية للفرد الا انه يمثل مؤشر جيد لقياس قدرة السوق الوطني على توظيف مخرجات أي قطاع، ولعل الجدول ادناه يوضح لنا مدى تطور الناتج الزراعي في الجزائر وتطور نصيب الفرد منه، غير ان مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي المحلي تبقى ضئيلة بالنظر للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر من الأراضي الزراعية، الموارد المائية وتنوع المحاصيل على مدى السنة كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (01): الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه للفترة (2010-2017)

	2010	2015	2016	2017
الناتج الزراعي (مليون دولار)	13.644	19.262	19.552	20.898
نسبة التغيير (%)	6،3			
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	397	482	479	501
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	8،5	11،6	12،3	12،3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الملاحق الإحصائية، ص47.

يحتل القطاع الزراعي أهمية متقدمة في العديد من الدول العربية لقدرته على توفير منتجات غذائية ضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان وفرص عمل لشريحة كبيرة من العاملين بلغت خلال عام 2017 حوالي (29.76) مليون فرصة عمل فضلا عما يسهم به هذا القطاع في إجمالي الصادرات وما ينتجه من سلع يستخدم بعضها كمدخلات أساسية للعديد من الصناعات الغذائية التحويلية[25].

يرجع النمو الجيد للناتج الزراعي الى تطور أداء القطاع حيث تراوحت نسبة النمو خلال الفترة 2010 الى 2017 ب 6.3 بالمئة وهي نسبة مقبولة خلال سبع سنوات، كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة وتوفر كمية الامطار بكميات جيدة الى تحسين أداء الإنتاج الزراعي بالإضافة الى تطور التقنيات الزراعية، هذا الى جانب تشجيع القطاع الخاص نحو التوجه الى المشاريع الزراعية.

ويأتي القمح في المرتبة الأولى في مجموعة الحبوب من حيث الأهمية على مستوى الوطن العربي حيث تشكل مساحته نحو (30.35%) من إجمالي مساحة الحبوب بالوطن العربي، ويشكل إنتاجه ما نسبته (48.02%) من اجمالي إنتاج الحبوب في الوطن العربي، أما على مستوى الدول فيرتكز إنتاجه بشكل رئيسي في كل من مصر والعراق والمغرب والجزائر وتونس والسودان حيث تساهم تلك الدول مجتمعة بنحو (86.2%)، وتقدر مساهمة الجزائر في انتاج القمح ب 10.55% لسنة 2017.[26]

ومن جانب آخر ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بمقدار 397 دولار سنة 2010 ليبلغ حوالي 500 دولار سنة 2017، كما يبدو أن متوسط دخل الفرد في قطاع الزراعة متدني مقارنة بمتوسط دخل الفرد في القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجارة والمقاولات والخدمات[27]. ويرتبط تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي الى كفاءة الموارد الزراعية والكثافة السكانية، وبالتالي فان تحسين مردودية الانتاج الزراعي تسمح بزيادة حصة القطاع في السوق المحلية، بل وتخلق نوع من التويع عن طريق زيادة الخدمات غير التجارية المرتبطة بفرع الصناعات الغذائية.

2–3–واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

تعد الصناعات الغذائية أحد القطاعات الرئيسية للصناعات التحويلية في الجزائر، تتمثل أهمية هذا القطاع في التوظيف الجيد لمخرجات القطاع الفلاحي وبالتالي القدرة على تلبية احتياجات السوق الأولية والحد من فاتورة الواردات من خلال تغطية الطلب المحلي، بالإضافة الى انها عنصر مشترك بين النشاط الزراعي والنشاط الصناعي.

سنتطرق فيما يلي لأداء الصناعات الغذائية من خلال عنصرين، الأول وضع الصناعات الغذائية ضمن النسيج الزراعي نسبة لمساهمة الناتج الداخلي الخام، وثانيا القيمة المضافة لهذا القطاع. كما يتم الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى لقياس أداء القطاع كالعمالة، عدد الشركات الناشطة في المجال والأجور، تترجم هذه المؤشرات تطور الأداء الاقتصادي للقطاع بالمقارنة مع القطاعات الاخرى.

2–3–1–مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الداخلي الخام

ان مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج ترتبط بمدى نمو القطاع الفلاحي بما يتماشى ومخرجات القطاع، فيمايلي سيكون الناتج الإجمالي أساس الدراسة او مرجع المقارنة.

الرسم البياني رقم (02): مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الداخلي الخام

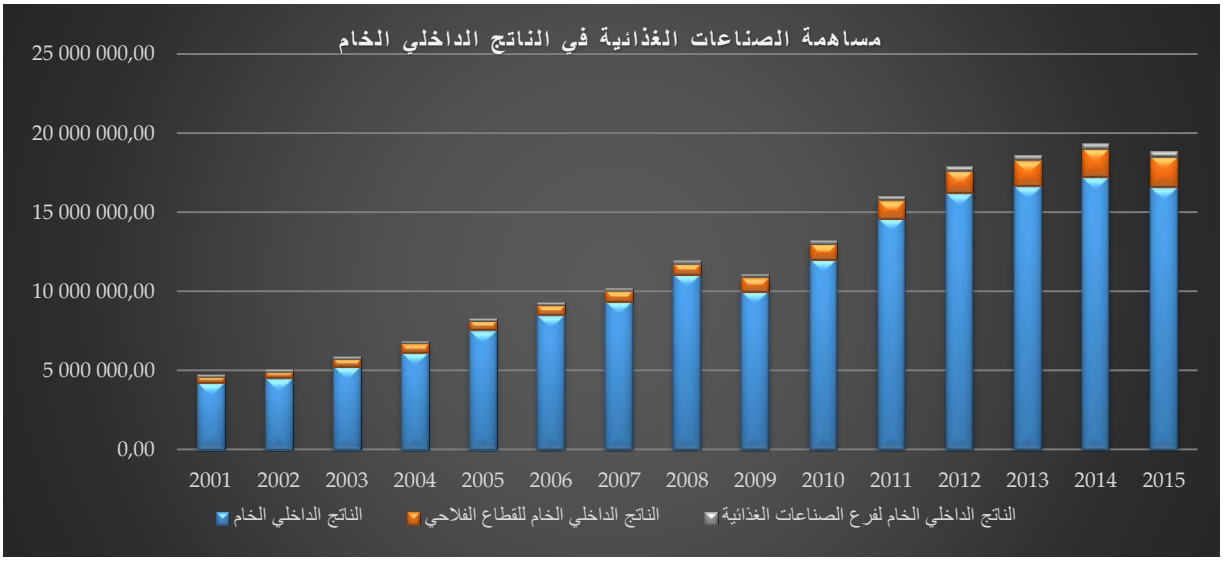

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الداخلي الخام تكاد تكون منعدمة خصوصا خلال العشر سنوات الأولى، بالرغم من تزايد مساهمة القطاع الفلاحي. تفسر هذه المساهمة الضئيلة بعدم وجود استراتيجية فعالة أولا لاستقطاب الاستثمار في الصناعات الغذائية، وكذا هشاشة القطاع الصناعي التحويلي ثانيا، كما بلغ اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي والتي تنشط في المجال الفلاحي حسب الاحصائيات الأخيرة لوزارة الصناعة والمناجم 96 مؤسسة، حيث احتلت صدارة الترتيب بنسبة 36،64% من مجموع نشاطات القطاع. اما القطاع الخاص فلا يمثل سوى 0،62% رغم العدد الهائل للمؤسسات الناشطة فيه والتي بلغت 6877 مؤسسة، يرجع الفرق المسجل في القطاع الفلاحي من حيث عدد المؤسسات الناشطة والنسبة الى افتقار الحس المقاولاتي لأفراد المجتمع في هذا المجال وعدم تدارك الحكومة لأهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالرغم من استحداث التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار في هذا القطاع.

–سجلت البيانات التي تم جمعها على مستوى هذا الفرع حسب وزارة الصناعة والمناجم نموا سلبيا (–3،7%) في السداسي الأول لسنة 2015، مما يؤكد الاتجاه التدريجي نحو الاندثار. وفي الواقع أصبح القطاع الخاص المهيمن على نحو متزايد في هذا الميدان بعدما كان تحت سيطرة القطاع العمومي والذي هو على وشك وقف انشطته على مستوى فروعه الرئيسية: التبغ والكبريت (–12،4%)، المشروبات الكحولية (–100%)، المعلبات (–97%). وفي المقابل تشهد فروع "خدمة الحبوب" (13،4%)، "صناعة الحليب" (9%) و "صناعة علف المواشي" (8،5%) نموا إيجابيا.[28]

الجدول رقم (02): مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية والتبغ

الصناعة	القيمة المضافة بدون تحديد التطور					
	القيمة (مليون دولار)		النسبة المئوية (الى المخرجات)		النسبة المئوية (الى اجمالي الصناعة)	
	2007	2017	2007	2017	2007	2017
الغذائية والمشروبات	2231	3761	27.70	30.74	37.14	9.66
التبغ	617	375	87.33	87.16	10.27	0.96
اجمالي التصنيع	6008	38952	34.62	59.56	100	100

Source: UNIDO, statistical country briefs,
https://stat.unido.org/app/country/VA.htm?Country=012&Group=982W

يتبين حسب الجدول أعلاه أن مساهمة فرع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة المحققة من حيث القيمة قد تزايد ولكن ليس بنفس وتيرة نمو القطاع الصناعي ككل، حيث استطاعت هذه الصناعة ان تحقق نسبة مساهمة 48 بالمئة تقريبا سنة 2007 غير ان هذه النسبة تراجعت لتصل الى حدود 10 بالمئة سنة 2017. تشكل الصناعات الغذائية أحد محركات النمو، ويتمثل الإنتاج الفلاحي الأهم في الجزائر في البطاطا (4.2 م. طن)، القمح (3.4 م طن)، العلف (3.1 م طن)، الشعير (1.5 م طن)، كما تنتج الجزائر 3.8 مليون طن من الفواكه، و0.7 مليون طن من اللحوم. بالرغم من ذلك قامت الجزائر سنة 2012 باستيراد ما يقارب 3.5 مليار دولار من الحبوب، 1.3 مليار دولار من منتجات الحليب، 1 مليار دولار من السكر و1 مليار دولار من الفواكه والخضر.[29]

باعتبار ان الصناعات الغذائية أحد محركات النمو الاقتصادي بدءا بمرحلة الاكتفاء الذاتي أو اشباع حاجيات السوق المحلي وصولا الى مرحلة التصدير، لم تستطع الجزائر تحقيق هذه الأهداف، ما يفسره العجز المتواصل للميزان التجاري مبررا بحجم الاستيراد حيث تعد الجزائر أكبر بلد افريقي مستورد للمواد الغذائية والاضعف من حيث التصدير.

الرسم البياني رقم (03): تطور معدل نمو القيمة المضافة لفرع الصناعات الغذائية للفترة 2000-2015

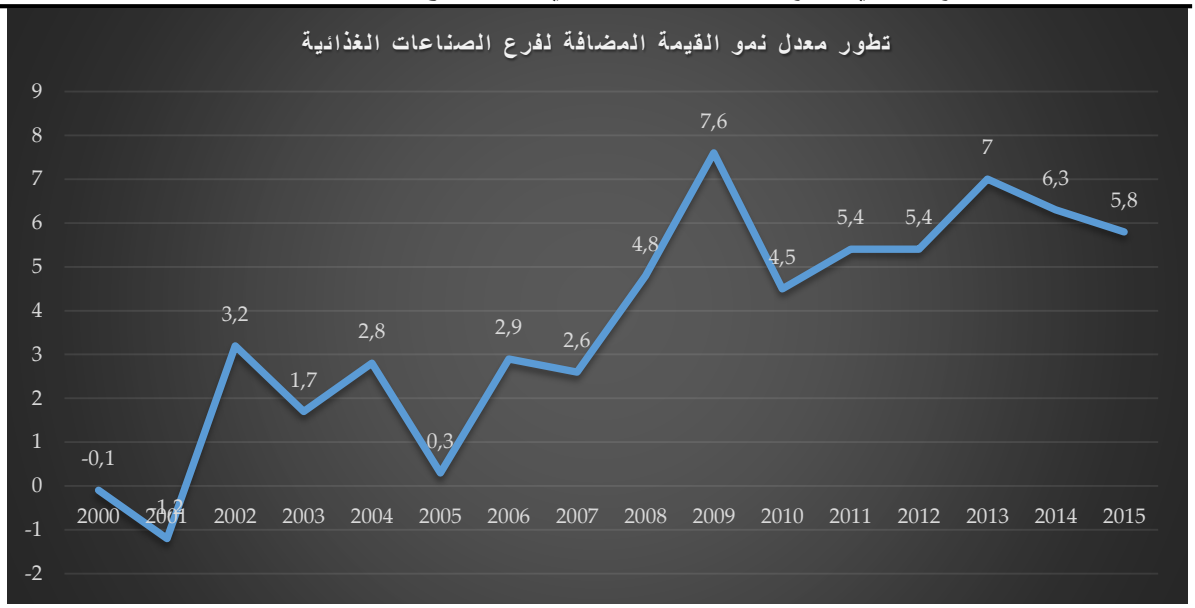

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يدل تطور القيمة المضافة للصناعات الغذائية على نمو المحيط الاقتصادي لهذه الصناعات، كما يعد هذا الفرع أكثر فرع يخلق قيمة مضافة بمعدل 40.5% سنة 2017 حسب تقرير البنك المركزي، ومن خلال الشكل البياني أعلاه يتبين تطور القيمة المضافة لفرع الصناعات الغذائية 2000–2015، حيث بلغت القيمة المضافة 7.6% سنة 2009 وحافظ هذا الفرع على وتيرة تصاعدية للقيمة المضافة باستثناء سنة 2005 ب معدل 0.3%، ويشكل تطوير الصناعات الغذائية تحديا لطبيعة ارتباطه بالقطاع الفلاحي.

تعتبر الصناعات الغذائية من أهم القطاعات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نظرا للتأثير الذي تتمتع به هذه الصناعات، حيث جرى الاجماع على انه المصب الوحيد لجر قاطرة تنمية القطاع الفلاحي، كما يتجسد دور الصناعة التحويلية في القدرة على ترقية وإعادة تأهيل وإنعاش الانشطة الفلاحية. لذلك فان تطور معدل نمو القيمة المضافة للصناعات الغذائية، يجب ان يصاحبه دعم تطوير القطاع الفلاحي في نفس الوقت والذي سوف يقود الى تطوير مفهوم الاقتصاد الزراعي عن طريق الاتجاه نحو الزراعة المكثفة، وتسريع وتيرة تنفيذ أحكام قانون التوجيه الفلاحي لتسهيل الحصول على الأراضي الزراعية وإعادة توطين المناطق الريفية.[30]

وتجدر الإشارة الى ضرورة تبني نظام غذائي فلاحي يجب ان يتوافق مع فرضيتين هامتين:[31]

الأولى: تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وانهاء استيراد المنتجات الغذائية التامة الصنع مع تحقيق مكاسب كبيرة نسبيا في العملات الأجنبية، والثانية: تهيئة الظروف لتحقيق التكامل الصناعي الزراعي فيما يتعلق بخطط التنمية والتحديث الزراعي.

2–3–2–مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التشغيل

الجدول رقم (03): العمالة والأجور حسب نشاطات القطاع الى غاية سنة 2017

الفرع	العمالة (عدد)	الحصة من اجمالي قطاع الصناعة (%)	اجر العامل (الأسعار الحالية بالدولار)
القطاع الصناعي	140.847	100	23.200
الصناعات الغذائية والمشروبات	30.858	21.91	17.890
الصناعات المعدنية	20.765	14.74	384
الصناعات الغير معدنية	20.631	14.65	18.150

صناعة الخشب (ماعدا الأثاث)	17.402	12.36	2.152
صناعة الملابس	16.603	11.79	3.216
صناعة الاثاث	11.426	8.11	624

Source: UNIDO, statistical country briefs,
https://stat.unido.org/app/country/VA.htm?Country=012&Group=982W

تعد الأجور الفلاحية أحد العوامل المهمة والتي يكون لها تأثير مباشر على إنتاجية القطاع الفلاحي، حيث في الغالب تكون هذه الأجور منخفضة في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى مما ينجر عنه هجرة الأراضي الفلاحية من طرف اليد العاملة في القطاع والتوجه نحو القطاعات الأخرى. ويشغل القطاع الفلاحي أكثر من 917000 عامل منهم 866000 من فئة الرجال وحوالي 52000 من فئة النساء، بمعدل 8.7 % من القوى العاملة الكلية[32].

تشكل العمالة في القطاع الصناعي الغذائي أكبر نسبة تشغيل ب ما يقارب 22% من اجمالي القطاع الصناعي، بازيد من 30000 عامل، وبمتوسط دخل 17890 دولار امريكي. ويسهم نمو الصناعات الغذائية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في زيادة المداخيل وتحسين توزيعها وبالتالي تحقيق مستوى معيشي أفضل من خلال تأثيره على حجم الإنتاج خاصة مخرجات القطاع الفلاحي، وتامين على الأقل تنمية على الصعيد المحلي وزيادة الناتج الحقيقي للفرد، وتقليص مستوى الفقر هذا ما يجعل الاهتمام بالصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة مثل هو الحال لفرع الصناعات الغذائية امرا ضروري.

وهي الجانب البشري في عملية الإنتاج وأحد متطلبات الصناعات التي تؤثر في جذب وتحديد مواقعها، ويرتبط تأثير الأيدي العاملة في مواقع الصناعة بناحتين، الأولى مدى توفر الأيدي العاملة من الناحية العددية والثانية مدى توفر المهارات الفنية واحتياجات بعض أنواع الصناعات الى اليد العاملة الماهرة، ويرتبط حجم الأيدي العاملة وزمن الحصول على العمالة الماهرة بعدد السكان والدرجة الحضارية التي وصلوا إليها، وتتصف الصناعات الغذائية بإمكانية قيامها وبطاقات إنتاجية وفنية وبعمالة تتناسب ومقدار الطلب المحلي عليا.[33]

من المتغيرات الهامة التي تعتمد عليها الإنتاج الزراعي متغير العاملين في الزراعة، ولعل أهم ما يمثل السكان الزراعيين هو القوى العاملة الزراعية والتي تعطي مؤشرا هاما على مدى فعالية قطاع الزراعة في أي بلد، ومن الملاحظ سواء في الدول النامية أو المتقدمة أنه بالرغم من تزايد القوى العاملة إلا أن مجموع الاستخدام في قطاع الزراعة يتناقص مما يؤثر على إنتاج الأغذية من نباتات ولحوم وثروة سمكية،[34] وبالتالي فان الاعتماد على اليد العاملة لوحدها لا يكفي بالرغم من كونها متغير مهم للصناعة الغذائية لذا توجب إعادة النظر في البنية الهيكلية للقطاع الزراعي، بالنظر لهياكل الإنتاج للقطاع المعني والقطاعات المصاحبة له وتشجيع قيام المؤسسات الخدماتية في مجال الزراعة والصناعة الغذائية وحماية الإنتاج الزراعي.

3–استراتيجية تطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار برنامج التنويع الاقتصادي

نظرا لأهمية الصناعات الغذائية كقطاع ديناميكي واقتصادي واجتماعي لأي دولة، يجدر تعزيز تطويرها من خلال تخصيص الموارد الكافية من اجل الاستغلال والتوظيف الأمثل للمواد الخام، كما تلعب التكنولوجيا المناسبة لهذا الفرع دورا هاما في تطوير البنية التحتية المؤسساتية من اجل الحصول على منتوج ذو جودة يمكن من خلق تنمية صناعية زراعية تثمن مخرجات كلا من قطاع الصناعة والزراعة.

الا ان فرع الصناعات الغذائية في الجزائر لا يشكل الاستثناء ضمن النشاط الصناعي، حيث تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على عائدات الثروة النفطية مع الاهتمام النسبي والذي بدا في التزايد بقطاع الزراعة. حيث تحتل الجزائر المركز السادس ضمن بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث خلق القيمة المضافة في فرع الصناعات الغذائية ب ازيد من 2 مليار دولار، وبما يقارب 10 مليار دولار من الناتج.[35]

3–1 تطوير الصناعات الغذائية في إطار برنامج التنويع الاقتصادي

عكفت الجزائر ولمدة طويلة على تبني سياسيات للخروج من ازمة التبعية النفطية لكنها لا طالما صبت في إطار تلبية الحاجات الأساسية، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن دون مراعاة الجانب الإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد، حيث لا يمكن التخلص من التبعية دون التركيز على إعادة النظر في الاستراتيجيات المنتهجة للقطاعات الأخرى، وتعتبر الصناعات الغذائية من أوسع فروع الصناعة التحويلية بسبب عدم انحسارها على تصنيع المواد الخام الغذائية بل تشمل صناعات أخرى

ذات علاقة مباشرة معها، وتشكل مخرجاتها قيمة حيوية للاقتصاد الوطني لارتباطها بالمشكلة الغذائية[36]، في هذا الاطار تم المصادقة على برنامج يدعى نموذج النمو الاقتصادي يهدف الى تحقيق التنويع الاقتصادي.

3–1–1–مفهوم نموذج النمو الاقتصادي الجديد: (برنامج التنويع الاقتصادي)

يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شانها ان تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو ما يقوم على الحاجة الى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها ان تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم، بمعنى ان التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج.[37]

3–1–2–مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

تم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد (افاق 2030) الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا مع تحقيق معدل نمو ب 6.5% خارج المحروقات والتحول الى دولة ناشئة خلال العشرية القادمة من خلال تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني.

يهدف هذا البرنامج الى بعث سياسة تنموية جديدة تتميز ب:

*نمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المدروسة.

*مراعاة متغيرات الاقتصاد الكلي والتأثير على السياسات العمومية.

*معدل ودرجة مساهمة القطاعات المستهدفة لهذا النموذج في الناتج المحلي الإجمالي.

*تحقيق التوازن المرجو من خلال تطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية، وتقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات.

ان تنويع الاقتصاد الوطني يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع استراتيجية من شانها تقليص فاتورة الواردات من جهة، وتطوير الصادرات من جهة أخرى مانحة بذلك ميزان المدفوعات عناصر الاستقرار المقاومة المنشودة.

وبهذا الشأن، فقد تم تحديد حوالي خمسة عشرة شعبة استراتيجية تتطلب بذل جهود بخصوص الاستثمار. وعلى الجزائر وضع أدوات لسياسة اقتصادية قادرة على إعادة النشاط لتلك الشعب، لاسيما: الصناعة والكهرباء البتروكيمياء والصيدلة والالكتروميكانيك **والزراعة الغذائية** والسياحة والحديد والصلب، والكيمياء والميكانيك والطيران والنسيج والخدمات بالتركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تشكل ميادين تحظى فيها الجزائر بقدرات وأسواق واعدة.[38]

3–1–3 الإجراءات المتخذة لتطوير الصناعات الغذائية في إطار نموذج النمو الاقتصادي

يعتبر تطوير الصناعات الغذائية من اهم مؤشرات نجاعة السياسات المتخذة للقطاع الزراعي والصناعي ومن اهم العوامل المحفزة للاستثمار في هذا القطاع، وتمثل الصناعات الغذائية ثالث انتاج صناعي للمؤسسات العمومية بالرغم من التطور البسيط لمؤشر الإنتاج الصناعي لهذا الفرع والذي بلغ 41.2% سنة 2017 حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر.

انطلاقا من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الاعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات فان هذه العملية تتطلب انفاذ سياسات متنوعة تصب في حفز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل.[39]

ان التدابير المتخذة لتطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي تعد مزيج ما بين التدابير المتخذة لعصرنة القطاع الفلاحي من جهة، قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وعصرنته في إطار تنمية النشاطات المنتجة، وعلى هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة النقاط التالية[40]:

–تطوير المقاولاتية ومرافقة الشباب المقاولين في انشاء المؤسسات المصغرة "Start up" وتسييرها.

–انجاز مناطق صناعية جديدة، وتطوير وانشاء مناطق للنشاط وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية.

–مكافحة التجارة الموازية وتعزيز شبكات التوزيع، من خلال انجاز 1000 منشاة تجارية جواريه وثماني (8) أسواق جملة للخضر والفواكه ذات أهمية جهوية ووطنية.

–منح الأولوية والدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية التي تشجع الادماج وبروز الفروع التي تستعمل المزايا المقارنة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية.

–إعادة النظر في القطاع الصناعي الخاص والقيام بإعادة توزيعه الاستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعية ناجعة وتنافسية في القطاعات الواعدة.

–تعزيز مسار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والاجنبي كإجراء كفيل بتحقيق تنوع القاعدة الصناعية الوطنية وإعادة تموقع المؤسسة في التصنيع.

–ترقية إجراءات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وادماجها في النشاطات التحويلية كبديل لعمليات الاستيراد الضرورية لتلبية الطلب الوطني.

–كما يرتكز تطوير النشاطات الزراعية المنتجة على تدعيم سياسة التنمية الفلاحية، توسيع قدرات الخزين بما في ذلك التخزين في غرف التبريد بالإضافة الى عصرنة وحدات التحويل والذبح.

–تطوير صناعة الزراعة الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، لا سيما بالنسبة لبعض المنتجات الاستراتيجية التي عرفت هذه السنوات الأخيرة ارتفاعا مؤكدا (الحبوب، الحليب، الخضروات واللحوم البيضاء والحمراء).

–تحسين مستوى المعارف والمهارات ومدى تحكم الفلاحين والمربين والمستفيدين من مشاريع وبرامج في إطار التنمية الفلاحية والريفية.

تتطلب صياغة نموذج عملي للتنويع قائم على السياسات فهم اليات عملية التنويع وبيان علاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو، أي ربطها بالتنمية الاقتصادية وماهية أدوات السياسات المتاحة لمتخذي القرار، وحصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الدول العربية ليتم بعد ذلك تفصيل استراتيجية تنموية تستطيع ان تفتح المسار لعملية تنويع اقتصادي قادرة على اطلاق عملية النمو الاقتصادي وتخفيف حدة القيود الهيكلية، ونظرا لاختلاف مستويات التنمية والتنويع الاقتصادي ما بين الدول فان صياغة استراتيجية تنويع اقتصادي تتطلب توظيف سياسات مختلفة، تعتمد على طبيعة الموارد وكثافة السكان.[41]

–التسويق الكفء للمنتجات الزراعية محليا بحيث تتنافس مع الواردات: من أجل دعم المزارعين والتجار في هذه العملية، سيكون تحسين البنية التحتية ونظم المعلومات في السوق أمرا أساسيا بالنسبة لتعزيز الوصول الى الأسواق وتزويد الجهات الفاعلة على طول سلسلة التوريد بالمعلومات المفيدة حول الأسعار وفرص التسويق. كما يعد تسيير التجارة بمثابة نوع من السياسة التي تدعم زيادة سريعة في الإنتاج الزراعي.[42]

يمكن تلخيص تأثيرات تطوير الصناعات الزراعية على النحو التالي [43]:

–تحسين الامدادات الغذائية عن طريق منع الخسائر الكمية والنوعية.

– تحسين إمدادات منتجات الغابات وغيرها من المنتجات الزراعية غير الغذائية من خلال استخدام أفضل للمواد الخام.

–زيادة الاعتماد على الذات عن طريق الحد من الواردات.

–توفير فرص العمل، وخاصة في المناطق الريفية.

– تقليل التفاوت في الدخل.

– تحفيز التنمية الريفية.

–ضمان فرص أحسن التي تتيحها الأسواق للمنتج.

– زيادة أرباح النقد الأجنبي من خلال تصدير المنتجات المصنعة ونصف المصنعة.

–الحد من هجرة السكان إلى المناطق الحضرية.

–زيادة فرص الاستثمار في المناطق الريفية والحضرية.

الخاتمة:

شكلت التوجهات الجديدة نحو تبني استراتيجية جديدة تكون القطاعات الرئيسية للبلاد (الفلاحة، الصناعة والسياحة) محور التنويع الاقتصادي تحدي يواجه الحكومة بحلول انتهاء المرحلة الأولى من إجراءات هذا النموذج بانتهاء سنة 2019، يتمثل في تثمين الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي على الخصوص الصناعات الغذائية وترقية الصناعات الجديدة وإعادة تأهيل وتوزيع المناطق الصناعية مع ضمان قربها من المناطق الزراعية، كل هذه الإجراءات من شانها ان تساهم في رفع تنافسية السوق الوطني والعمل على توسيع حجم السوق وزيادة إنتاجية القطاعين. وفي ظل الأهمية المتزايدة لتنويع القاعدة الإنتاجية اعتمدت الجزائر مجموعة من التدابير في إطار سياسات التنويع الاقتصادي، في مرحلتها الأولى لم تستطع هذه الإجراءات من إعادة توجيه القطاع الصناعي والزراعي ما يستدعي إعادة تقييم

السياسات الاقتصادية وتبني تجارب الدول الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حيث تملك الجزائر كل الإمكانيات التي من شانها التغلب على إشكالية القطاع الريعي وتحقيق النمو خارج قطاع المحروقات، ويمكن الإجابة على التساؤل المطروح سابقا من خلال ما جاء في هذه الدراسة عل النحو التالي:

– لم تسمح الموارد المتوفرة والموجهة للاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية بتطوير القطاع والرفع من حجم وتنافسية الصادرات الصناعية، وهذا لغياب التطبيق الفعلي لمتطلبات استراتيجية التنمية الصناعية.

–ان تفعيل دور الاستراتيجية الجديدة يتطلب تطوير بيئة متكاملة للنشاط الاقتصادي والتنسيق بين مختلف القطاعات المتعلقة بالصناعات الغذائية، فلا يمكن التركيز على تطوير قطاع دون تنمية القطاعات الأخرى.

–تعد الصناعات الغذائية من اهم الصناعات المحلية وذلك استدلالا بقدرة استيعابها للعمالة وتحقيق الامن الغذائي وارتباطها بالعديد من الصناعات المحلية، غير ان اهمية هذا القطاع تقاس بحجم المواد المستوردة القريبة الإنتاج من السوق المحلي مما يشكل فجوة لهذه الصناعات.

من خلال تطرقنا لهذه الدراسة ارتئينا الى اقتراح بعض التدابير التي يراها الباحثان كفيلة بأحداث أثر إيجابي مع ضرورة تبني الحكومة ديناميكية جديدة وليس حلول ظرفية لا تعكس القدرة الحقيقية للاقتصاد الوطني، من اهم هذه التدابير:

–إقامة المشاريع الزراعية التي تعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للبلد، ضمن إطار علمي تأهيلي يرتبط أولا بمخرجات القطاع العلمي ويضمن التكوين الفني لذوي الاختصاص من مزارعين ومهندسين زراعيين بحيث يشكلون إضافة جيدة للقطاع للمساهمة في الإنتاج ونشر الوعي والإرشاد الزراعي المكثف.

–ضرورة نشر الوعي الغذائي او الثقافة الغذائية لدى المواطن لأنه بمثابة انعكاس للجانب الاجتماعي والاقتصادي، وتجدر الإشارة الى ان الاسرة الجزائرية التمثيلية تجند حوالي ما بين 42% و47%[44] من مداخيلها لتلبية حاجياتها الغذائية.

–توفير وسائل التصنيع والمعالجة التي تمكن من الاستفادة من الزيادة الموسمية في بعض أنواع المحاصيل الزراعية الغذائية الموجهة للتصنيع الغذائي، التي من شانها خفض العجز في حالات الطلب المتزايد التي تصاحب الازمات او الاختلالات الاقتصادية.

–إعادة النظر في مستقبل المؤسسات الصناعية والتي تساهم في تحقيق التنمية المحلية أولا والتنمية الاقتصادية ثانيا، من خلال توفير مناصب الشغل، تحفيز وتطوير وتوسيع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، تغطية احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات وبالتالي تصحيح الخلل في الهيكل الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

–ضرورة الاهتمام بجانب الانفاق الحكومي الموجه للتعليم والبحث والتطوير والبنية التحتية وسياسة المناخ والتجارة الموازية والعمل على الحصول على التكنولوجيا والاستغلال الأمثل للطاقة.

–تشجيع استهلاك المنتجات المحلية خصوصا الغذائية منها من خلال تبني السلطات لبرنامج يعمل على تزويد الهيئات الحكومية كمؤسسات التعليم والمستشفيات والشركات العمومية بحصة من الإنتاج في إطار اتفاقيات مسبقة.

المراجع:

[1]جودة عبد الخالق واخرون(2005). **الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام 2020**، الطبعة الأولى، المكتبة الاكاديمية-القاهرة، ص-ص، 21-22.

[2]خلف بن سلمان بن صالح النمري(1999). **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة-مصر، ص 07.

[3]محمد زوزي(2010/2009). **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية-ورقلة، ص 14.

[4]عيون عبد الكريم(1985). **جغرافية الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر، ص 212.

[5]عز الدين فراج(1997). **الصناعات الغذائية**، دار الفكر العربي-دمشق، ص3.

[6]سعد احمد سعد حلابو واخرون(2008). **تكنولوجيا الصناعات الغذائية أسس حفظ وتصنيع الأغذية**، الطبعة الثانية، المكتبة الاكاديمية-القاهرة، ص13.
[7]صندوق النقد العربي(2015). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ص 88.
[8]حسين علي موصلي، المعجم الحديث لمصطلحات الصناعات الغذائية، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع-سوريا، ص5.
[9]رمضان احمد عبد الغني حبيبة (جويلية 2008). **الصناعات الغذائية بالمملكة**، مجلة فصلية تصدرها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد 87، ص4.
[10]صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 99.
[11]عبد الرزاق فوزي(2007). **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، ص43.
[12]خلف بن سلمان بن صالح النمري(1999). **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة-مصر، ص 24.
[13]فتيحة فيصل منيعي (2016). **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 349.
[14]صندوق النقد العربي (2018). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ص 67.
[15]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2015). **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015**، ص 38.
[16]المرجع السابق، ص 82.
[17]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2015). مرجع سبق ذكره، ص 65.
[18] Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2002, chapitre 2 : activité économique et prix.
[19]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، النشاط الاقتصادي، ص38.
[20]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011، النشاط الاقتصادي، ص31.
[21]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، النشاط الاقتصادي، ص31.
[22]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، النشاط الاقتصادي، ص15.
[23]مصالح الوزير الأول (فبراير 2019). **بيان السياسة العامة للحكومة امام البرلمان**، ص ص، 09-10.
[24]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 09.
[25]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، أوضاع الامن الغذائي العربي 2017، ص 8.
[26]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، أوضاع الامن الغذائي العربي 2017، ص 24.
[27]عارف جواد سعد، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 76.
[28] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[29] ANIMA INVESTEMENT NETWORK, EUROMED INVEST**, Document stratégique sectoriel : Agroalimentaire**, Mai 2014, p 16.
[30] Horri Khelifa et d'autre, **Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie**, european scientific journal Jannuary 2015 edition vol.11, N°3, p223.
[31] Bessaoud O, Tonsi M, **Les stratégies agricoles et agro-alimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000**, CIHEAM, Options Méditerranéennes, p108.
[32] ONS, bulletin statistique n°726, **Activité Emploi et Chômage en septembre 2015**, p4.
[33] May thamer ragab**, Spatial variation of large-scale food industries in Baghdad governorate for 2017**, Route Educational and Social Science Journal, Volume 6(2);Jannuary 2019, p241.
[34]عارف جواد سعد، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 67-68.
[35]منظمة التعاون الإسلامي (2016). مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **الزراعة والامن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، 2016، ص68.
[36]عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[37]بن موفق زروق (2019/2018). **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص25.
[38]تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص38.
[39]المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الإصدار الثالث، ص 106.
[40]مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص ص 15-17 بتصرف.
[41]المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص97.
[42]أزهر الحبوبي وآخرون، **النمو الزراعي مفيد للحد من الفقر وكذلك للأسر المعيشية التي تعولها المرأة في العراق**، متوفر على الرابط:
https://books.google.dz/books?id=Rj6tBAAAQBAJ&pg=PP2&lpg=PP2&dq=%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%88%D8%B1+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9&source=bl&ots=QmBVo-hxdG&sig=ACfU3U1oa4pEjRkTKlBx9AJR5Gd6IlPZTw&hl=fr&sa=X&ved=2ahUKEwj43quymejmAhUkxYUKHY_xCmwQ6AEwAXoECAoQBA، تاريخ الاطلاع: 2020.01.03.
[43]منظمة التعاون الإسلامي (2016). مرجع سبق ذكره، ص66.
[44]تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 121.
-الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة دورات مختلفة.